

المرحلة النهائية من عملية تصفية المقاومة الفلسطينية كحركة شعبية ثورية واخصامها اخصاما كاملا لارادة الرجعية العربية العميلة .
وعلى صعيد المواقف الشعبية ، برز أكثر من موقف يعان رفضه للوساطة . فصدرت بيانات واحتجاجات في لبنان عن خمسة مخيمات (مخيم شاتيلا - شرشوبك - الرشيدية - بئر حسن - نهر البارد) .
ومدورت بيانات أخرى عن ثلاثة احياء تضم قطاعات من الفلسطينيين (سكان حي الطريق الجديدة - حي الوطى - برج حمود) ، كذلك أصدرت بيانات مماثلا منظماتان فدائيتان (الشعبية والديمقراطية)
واربع تنظيمات لبنانية (منظمة العمل الشيوعي - منظمة حزب البعث - حزب العمل الاشتراكي العربي - التقدميون المستقلون في صور) واتحاد شبلي واحد (اتحاد عمال فلسطين في صور) .
وكانت كل هذه المواقف تعلن رفض الوساطة ، والدموة للعمل السري المسلح ضد النظام الأردني « لاستقاط هذا النظام واتامة نظام وطني ديمقراطي » .

الصراع داخل الأردن :

في الوقت الذي كانت فيه الوساطة مستمرة في حدة ، كان جو العلاقات في الأردن بين المقاومة والنظام يندفع نحو مزيد من التأزم ، ولم تتمكن ان تخفف منه كل المواقف الأردنية العلنية المتفائلة تجاه الوساطة . ففي ٩ تا ١٠ اخطب الملك حسين في حفل تخريج دفعة جديدة من قوات الشعب الخاصة الأردنية معربا عن اعتزازه بهذه القوات ، وبتسرا « الى محاولات جرت لحلها في السابق ، من قبل المنظمات الفدائية » وانه رفض ذلك .
والمهم في هذا الموقف ان قوات الشعب الخاصة كانت من اوائل المجموعات التي شكلت لضرب العمل الفدائي ، ولعبت في أزمة حزيران ١٩٧٠ دورا هاما ، وخاصة في عمليات القصف الفردي للفدائيين في الشوارع . وقد ألقى هذا الخطاب قبل يوم واحد من سفر النزل الى السعودية . وفي ١٣ تا ١٤ تابعت السلطة الأردنية خطتها الدعوية ، بالاعلان المتكرر بين فترة وأخرى عن اكتشاف مخابرة للسلطة ، فأعلنت اكتشاف مخبأ في مخيم الوحدات . وبعد ذلك بيومين (١٥ تا ١٦) أعلن في الأردن حل « الاتحاد العام لعمال الأردن » ، مع ان قيادة هذا الاتحاد لم تكن بالرغم من تأييدها للعمل الفدائي جذرية في مواقفها تجاه السلطة الأردنية ،

والتزمت في اغلب الاحيان بمواقف وسطية .
ثم بدأت مواقف السلطة الأردنية تنحو منحى آخر لا يقتصر على توجيه الضربات المعنوية والمادية لجيوب العمل الفدائي في الأردن ، انما اتسع ليشمل اقامة مؤسسات مضادة ، تحاول ان تمتص بداخلها ارهاصات العمل الفدائي في اوساط الجماهير .
ففي ٣١ تا ١ اعلنت مصادر «فتح» ان الأردن أنشأ تنظيميا فدائيا باسم « فتح » يرئسه شخص يدعى محمد عبدالهادي . واذا أردنا ان نفسر طبيعة هذه الخطوة فان افضل تفسير لها ما جاء على لسان الملك حسين نفسه حين قال في مقابلة مع مجلة « لوي » الفرنسية في ٢٥ تا ٢٦ انه « لا مكان لتواعد الفدائيين في الأردن » وان اقصى ما تقبل به حكومته هو « نقطة انطلاق او منطلقة تدريب » لكن لن تقبل بوجود قيادات عامة من اي نوع كان .
وقد نشر هذا الكلام قبل الاعلان عن فشل الوساطة بيوم واحد ، وحين كان رئيس الوفد الأردني في جده يماطل حتى يحين موعد « انذار » الوساطة ، في ٢٦ تا ٢٧ .

وفي نفس اليوم أيضا أعلن الملك حسين قيام « الاتحاد الوطني الأردني » كتشكيل سياسي وحيد في الأردن . وبذلك يصبح للنظام الأردني ، تنظيمه الفدائي ، وتنظيمه السياسي ، اي الرد العملي على كل طلبات المقاومة ، التي لا يرى مبررا لها بالاصل .

وحتى يخفف النظام الأردني من وطأة هذه التطورات ، ويغطي اهدافها الحقيقية ، قام بعدة اجراءات ذات طابع دعاوي . فأعلن في ٢٠ تا ٢١ تجسيد حكم الاعدام الصادر على الشاب اللبناني « بلال عبدالقادر حسن » الذي وجهت له تهمة نسف طائرة اردنية . كما قام عشية عيد الفطر باطلاق سراح ٤٠٥ فدائيين معتقلين منذ أحداث أيلول ١٩٧٠ ، سفر ١٠٥ منهم الى سوريا . كذلك أعلن في ٨ تا ١٠ تخفيض ٦٠ حكما بالاعدام صدرت عن محكمة امن الدولة بحق فدائيين معتقلين . والغريب في هذا الخبر ان هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها عن وجود احكام سريية بالاعدام على الفدائيين المعتقلين ، فاذا لاحظنا ان هذا الخبر صدر بعد مقتل وصفي النزل ، فيمكن ان يعتبر كتهديد لاعدام مجموعات من الفدائيين لم تخفف عنها احكام الاعدام ، ما دام اصدار الاحكام يتم دون ان يعلم به احد .